الدّورة الثالثة والعشرون للجنة التنفيذية

للاتحاد البرلماني العربي

القاهرة 04 نيسان/ أبريل 2018

البند 2– أ / ل.ت 23

تقرير الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي حول

تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع والعشرين والمؤتمر الخامس والعشرين الطارىء، والمؤتمر السادس والعشرين الاستثنائي للاتحاد

البند 2–أ /ل.ت 23 من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي حول

تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع والعشرين والمؤتمر الخامس والعشرين الطارىء والمؤتمر السادس والعشرين الاستثنائي للاتحاد البرلماني العربي

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
1	1 / مؤ 24	**انتقال الرئاسة:** انتقال رئاسة الاتحاد من الشُّعبة البرلمانية اللبنانية ممثلة في شخص دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية، إلى الشُّعبة البرلمانية المغربية ممثَّلةً في شخص معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية.	توجيه رسائل إلى البرلمانات والمنظمات البرلمانية جميعها التي يتعامل معها الاتحاد، وإبلاغها بانتقال رئاسة الاتحاد إلى الشُّعبة البرلمانية المغربية ممثلة في شخص معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
2	6 / مؤ 24	**تعديل لائحة جائزة التميز البرلماني العربي:** الموافقة على تعديل اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي.	- تعميم اللائحة التنظيمية المعدلة لجائزة التميز البرلماني العربي، على الشُّعب البرلمانية العربية . - إرسال تعميم إلى الشُّعب البرلمانية الأعضاء (374 تاريخ 2017/08/25)، من أجل تقديم الشُّعب البرلمانية الأعضاء أسماء مرشحيها للجائزة إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، خلال الفترة من بداية شهر أيلول/سبتمبر2017، ولغاية شهر تشرين الأول / أكتوبر 2017، مرفقة بالسيرة الذاتية للمرشح وتقرير مفصل عن إجمالي إنجازاته وأنشطته وأعماله، وفقاً لشروط الترشيح المذكورة في المادة الثامنة من اللائحة. - عقد اجتماع للجنة الجائزة في الرباط / المملكة المغربية يوم 5 كانون الأول/ ديسمبر 2017، استناداً إلى ما هو منصوص عليه في لائحة جائزة التميز البرلماني العربي، حيث رفعت توصياتها إلى الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد التي عقدت في الرباط / المملكة المغربية يوم 5 كانون الأول / ديسمبر 2017، والتي وافقت على أسماء المرشحين لنيل الجائزة في حفل خاص يقام في أثناء انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد الذي سيعقد في القاهرة يومي 4 و 5 نيسان / أبريل 2018. - تم توزيع اقتراحات وتوصيات لجنة جائزة التميز على الشُّعب البرلمانية الأعضاء كافة في الاتحاد.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
3	7 / مؤ 24	**النماذج الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي:** الموافقة على تفويض الأمانة العامة للاتحاد بإعداد النموذج المنصوص عنه في الفقرة (2)، من المادة التاسعة من لائحة جائزة التميز البرلماني العربي.	أعدّت الأمانة العامة للاتحاد النموذج الخاص المنصوص عنه في الفقرة (2)، من المادة التاسعة من لائحة جائزة التميز البرلماني العربي. وتم توزيعه على الشُّعب البرلمانية الأعضاء.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
4	9 / مؤ 24	**توحيد التشريعات غير الخلافية في الوطن العربي:** الموافقة على تكليف الأمانة العامة للاتحاد بوضع مشاريع نموذجية استرشادية، تتعلق بما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأول الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 2016/09/05، حول القوانين المبينة أدناه، مع الاستعانة بالخبراء القانونيين، على أن ترسل هذه المشاريع إلى أعضاء اللجنة لدراستها وإبداء الملاحظات عليها، ومن ثم إعادتها إلى الأمانة العامة لأخذ هذه الملاحظات مراعية خصوصية كل دولةٍ على حدة. على أن يتم التوافق على موعدٍ لاحق حال الانتهاء من الإجراءات آنفة الذكر، لتعرض على الاجتماع القادم للجنة الفريق القانوني لمناقشتها وإقرارها، ومن ثم رفعها إلى اللجنة التنفيذية، تمهيداً لمناقشتها وإقرارها، ورفعها إلى المؤتمر للمصادقة عليها: 1. البيئة. 2. الإرهاب. 3. التعليم. 4. مكافحة المخدرات. 5. المرأة والطفولة. 6. الجرائم الإلكترونية. 7. الاستثمار والتنمية.	بناء على ما ورد في استراتيجية عمل الاتحاد البرلماني العربي للفترة الممتدة بين الأعوام 2018-2022، سيتم إقرار آلية لدراسة إمكانية وكيفية توحيد هذه التشريعات غير الخلافية، وقد وضعت الأمانة العامة تصورها ضمن برنامج عملها لعام 2018. والقوانين التي تم التوافق على بحثها، يجري حالياً وضع نماذج لها، وسيتم توزيعها على الشُّعب البرلمانية الأعضاء للوقوف على آرائهم منها، على أمل أن تعرض على المؤتمر القادم للاتحاد. الدعوة الى عقد اجتماع للفريق القانوني في القاهرة يوم 3 نيسان/ أبريل 2018، لمناقشة مشاريع القوانين الاسترشادية حول الإرهاب، والمرأة والطفولة، وسوف يتم رفع توصية اللجنة الى الدورة 23 للجنة التنفيذية للاتحاد التي سترفع قرارها الى المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
5	10 / مؤ 24	**القوانين العنصرية الصادرة عن الكنيست الإسرائيلي:** وافق المؤتمر على تقرير لجنة الفريق القانوني التي انعقدت في القاهرة بتاريخ 2016/09/05، وعلى توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها العشرين التي انعقدت في القاهرة بتاريخ 2016/09/08، المتضمنة أن اللجنة تدارست وجهات النظر حول القوانين العنصرية، التي أقرّها الكنيست الإسرائيلي، أو تلك التي في طور الإقرار، وتوصلت إلى ضرورة بيان مخالفاتها الخطيرة والدّائمة لميثاق الاتحاد البرلماني الدّولي وأنظمته، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون، والمعاهدات الدّوليّة، ولمبادئ حقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة باتخاذ إجراءات عملية بحق الكنيست، وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وإعلام الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي، وغيره من الجمعيات البرلمانية، خاصة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والاتحاد من أجل المتوسط، إذ إنه من غير المقبول على الاتحاد البرلماني الدولي أن يظل صامتاً أمام مخالفة مبادئه وانتهاك ميثاقه ونظامه الأساسي، من قبل عضو فيه (الكنيست الإسرائيلي)، على مسمع ومرأى من برلمانيي العالم	• توزيع الدراسة المعدة من قبل مجلس النواب اللبناني، والدراسة التي أعدتها الشُّعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والشُّعبة البرلمانية الأردنية حول القوانين العنصرية التي أقرها الكنيست الإسرائيلي على الشُّعب البرلمانية العربية. • ترجمة الدراسة المعدة من قبل مجلس النواب اللبناني حول القوانين العنصرية التي أقرها الكنيست الإسرائيلي إلى اللغة الإنجليزية وتوزيعها على الشُّعب البرلمانية والمنظمات الدولية والإقليمية. • ستُعرض هذه الأمور على المؤتمر لاتخاذ الإجراء المناسب الذي يتوجب اتخاذه حيال ذلك.

		دون اتخاذ أية إجراءات بحقه أو مطالبته بالتوقف عن تلك الانتهاكات الجسيمة لميثاقه ونظامه الأساسي. والتركيز على قطاع الإعلام من أجل فضح هذه القوانين العنصرية. وثمن الجهود المبذولة من قبل اللجنة البرلمانية الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني برئاسة معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، وأوصى باعتماد الدراسة المعدة من قبل مجلس النواب اللبناني، والدراسة التي أعدتها الشُّعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حول القوانين العنصرية التي أقرّها الكنيست الإسرائيلي.		
6	11 / مؤ 24	**حول وضع آليات عمل الاتحاد البرلماني العربي وسبل تطويره:** وافق المؤتمر في سبيل تطوير عمل الاتحاد البرلماني العربي بالآتي: 1. إعداد الأمانة العامة أوراقاً برلمانية (تفسيرية، توضيحية للخلفية، خدمات البحوث)، حول القضايا المطروحة على جداول أعمال مؤتمرات الاتحاد، واجتماعات اللجنة التنفيذية.	1. أعدّت الأمانة العامة أوراقاً برلمانية (تفسيرية، توضيحية للخلفية، خدمات البحوث)، حول القضايا المطروحة على جدول أعمال مؤتمرات الاتحاد، واجتماعات اللجنة التنفيذية. وستعتمد آلية حسب ما تضمنته الاستراتيجية اعتباراً من مطلع عام 2018.

		2. تطوير الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي، وتحديثه وفق الآلية المناسبة، وبما يتوافق والاعتمادات المخصصة في الميزانية لهذا الأمر.	2. تم تطوير الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي، وتحديثه وفق الآلية المناسبة، وبما يتوافق والاعتمادات المخصصة في الميزانية لهذا الأمر. وطلب من الشُّعب البرلمانية العربية إبداء أية ملاحظات عن الموقع ليتسنى للأمانة العامة أخذها بعين الاعتبار.
		3. إعداد دراسات برلمانية فنية (أوراق الإطار البرلماني، والمحور البرلماني، وخدمات البحوث)، ومذكرات حول مختلف القضايا والموضوعات المطروحة على جداول أعمال الملتقيات البرلمانية. ويمكن للأمانة الاستعانة بخبراء عرب لإعداد هذه المذكرات.	3. تم إعداد دراسات برلمانية فنية (أوراق الإطار البرلماني، والمحور البرلماني وخدمات البحوث)، ومذكرات حول مختلف القضايا والموضوعات المطروحة على جدول أعمال الملتقيات البرلمانية. وستظهر هذه الأعمال بشكل جلي وواضح مطلع 2018، إعمالاً للاستراتيجية وخطة العمل.
		4. توقيع اتفاقيات تعاون وتبادل خبرات بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، والأمانات العامة للمنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية، كالأمانة العامة لكلّ من: الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد البرلماني الإفريقي، والبرلمان الأوروبي...إلخ .	4. يتم العمل حالياً على تحضير هذه الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون وتبادل الخبرات بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، والأمانات العامة للمنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية، كالأمانة العامة لكلّ من: الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد البرلماني الإفريقي والبرلمان الأوروبي، واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

		5. عرض تقرير الأمين العام على اللجنة التنفيذية لمراجعته قبل عرضه على المؤتمر، على ألّا يقتصر التقرير على سرد وتوصيف لأنشطة الاتحاد فقط، بل أن يتضمن أيضاً، العوائق التي تواجه الاتحاد في تنفيذ خطة عمله على مدار العام السابق، وكذلك ما نفذ من قرارات صادرة عن المؤتمر في دوراته الماضية. 6. إعداد مشروع خطة عمل الاتحاد السنوية، ليعرضها الأمين العام على اللجنة التنفيذية مع تضمينها أهدافاً محددة لعمل الاتحاد، ومؤشرات للأداء، ونتائج وآثار متوقعة من تنفيذ هذه الخطة؛ مع الإشارة إلى الأعباء المالية التي تترتب على هذه الخطة، وذلك وفق أسلوب "***الإدارة بالأهداف والنتائج***".	5. تم عرض تقرير الأمين العام على اللجنة التنفيذية لمراجعته قبل عرضه على المؤتمر، وفق الآلية الواردة في قرار المؤتمر. ويسر الأمانة العامة أن تستمع إلى أي آراء من قبل أعضاء المؤتمر بهدف الوصول إلى أفضل النتائج. والأمانة العامة تؤكد على حرصها لمعرفة مختلف الأراء بما يؤدي إلى تحسين أدائها. 6. تم إعداد مشروع خطة عمل الاتحاد لعام 2018، وفق أسلوب "***الإدارة بالأهداف والنتائج***". وقد وافقت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية العشرين التي انعقدت في الرباط يوم 05 كانون الأول / ديسمبر 2017، على مشروع خطة العمل ورفعه للمؤتمر للمصادقة عليها. والأمانة العامة إذ تأمل من السيدات والسادة أعضاء المؤتمر، وبعد الاطلاع على هذه الخطة إبداء أي ملاحظات ليتسنى للأمانة العامة أخذها بعين الاعتبار لضمان جودة العمل، والارتقاء به لتحقيق الأهداف التي أسسها الاتحاد من أجل تحقيقها.

		7. إحاطة البرلمانات العربية علماً، بالمناصب الشاغرة في أجهزة المنظمات البرلمانية الإقليمية، والدولية، قبل وقت كافٍ من انتهاء المدّة المحدّدة للترشح لها، وتلقي مقترحات الشُّعب البرلمانية بشأن المرشحين، لعرضها على الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية. 8. تطوير محتوى النشرات الدورية للاتحاد، بحيث تستقطب المهتمين والباحثين البرلمانيين العرب، والدوليين للمساهمة في الكتابة في المجلة والنشرة، مع تحديد الموضوعات البرلمانية ذات الأولوية والأهمية، والمدّة الزمنية اللازمة لإنجاز كل موضوع. بالإضافة إلى وضع خطة لنشر المجلة، والنشرة، وتوزيعها على البرلمانات العربية.	7. يتم إحاطة البرلمانات العربية علماً، بالمناصب الشاغرة في أجهزة المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية قبل وقت كافٍ من انتهاء المدّة المحدّدة للترشح لها، وتلقّت مقترحات الشُّعب البرلمانية بشأن المرشحين، وعرضت على الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية في الجمعية 136 والجمعية 137، والجمعية 138. 8. تم إرسال تعميم إلى الشُّعب البرلمانية العربية من أجل تزويد الأمانة العامة للاتحاد، بالدراسات والأبحاث من أجل نشرها في مجلة آفاق برلمانية. وفي هذه المناسبة تود الأمانة العامة، أن تؤكد على هذا الموضوع، آملة من أعضاء المؤتمر حثّ الشُعب الأعضاء على الاستجابة لطلب الأمانة العامة لإغناء مجلة الاتحاد، ببحوث ودراسات تنعكس على أداء الأعضاء، وتمكّنهم من الاطلاع على كل ما من شأنه إثراء تجربتهم البرلمانية.

		9. تنظيم ندوات ومؤتمرات حول قضـــايا اجتماعية، وســياســية، واقتصــادية، وبرلمانية، تشــارك فيها المؤسسات المدنية والأهلية والثقافية.	9. منذ انتهاء المؤتمر جرى التواصل مع كثير من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتم بحث هذه المواضيع كلها، ونظراً إلى عدم وجود مخصصات مالية لدى هذه الجهات كان من المتعذر إجراء أي نشاط في عام 2017، على أن كل الوعود التي قطعت تتمحور حول تخصيص مخصصات مالية لهذه البرامج في موازنتها على أن يتم البدء فيها اعتباراً من عام 2018، وبما لا يتعارض وأنشـــطة الاتحاد البرلماني العربي، وكذلك المنظمات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.
		10. تطوير اللقاءات التشاورية العربية التي تجريها الوفود العربية في الاجتماعات الإقليمية والدولية، وإصدار لائحة تنظيمية للاجتماعات التنســيقية، على أن ترفق بالنظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي؛ بحيث تنظم رئاســة الاتحاد هذه اللقاءات وطبيعة قراراتها وجداول أعمالها وإجراءاتها، على أن تتضــمن هذه اللائحة التنظيمية إنشــاء هيئة استشارية تتكون من: رئيس الاتحاد البرلماني العربي وثلاثة أعضاء تختارهم اللجنة التنفيذية، بالإضافة	10. تم العمل على تطوير اللقاءات التشاورية العربية التي تجريها الوفود العربية في الاجتماعات الإقليمية والدولية، وخاصة اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتم توزيع اللائحة التنظيمية وإرفاقها بأنظمة الاتحاد البرلماني العربي، والعمل جار على تعديلها بما يتوافق والقرار الصــادر. أما فيما يتعلق بالهيئة الاســتشــارية، فإن الأمانة العامة تأمل من الذوات أعضاء المؤتمر اتخاذ القرار اللازم بشأنها .

		إلى ممثلي المجموعة العربية في الهيئات القيادية لهذه المنظمات؛ ويكون أمين عام الاتحاد سكرتيراً عاماً للهيئة.	
		11. توفير قاعدة بيانات عن المراكز البرلمانية العربية والدولية، والخبراء البرلمانيين العرب، والدوليين لتكون في متناول البرلمانات العربية.	11. العمل جار على توفير قاعدة بيانات عن المراكز البرلمانية العربية والدولية، والخبراء البرلمانيين العرب، والدوليين وستكون في متناول البرلمانات العربية الأعضاء اعتباراً من مطلع العام 2018.
		12. إدخال التطبيقات الإلكترونية في أعمال إدارات الأمانة العامة: الإدارية والفنية المختلفة.	12. تم العمل على إدخال التطبيقات الإلكترونية في أعمال إدارات الأمانة العامة: الإدارية والفنية المختلفة. وقد تمّت المباشرة فعلاً بهذه التطبيقات، وتمت ملاحظة ذلك في اجتماعات دكا، وسانت بطرسبرغ، وجنيف.
		13. قيام موظفي الأمانة العامة بأدوار منسقي اتصالات مع الشعب الأعضاء، على أن يختص كل واحد منهم بإقليم جغرافي معين في المنطقة العربية.	13. تم العمل على قيام موظفي الأمانة العامة بأدوار منسقي اتصالات مع الشعب الأعضاء، في ضوء الإمكانيات البشرية المتوفرة حالياً. وسيتم تطوير هذا الدور مستقبلاً بما ينعكس على أداء الأمانة العامة إيجابياً، ويساعد الوفود المشاركة والشُّعب البرلمانية العربية القيام بدورها على أكمل وجه.

		14 . تطوير النشـاط الإعلامي والإداري، للأمانة العامة للاتحـاد البرلمـاني العربي، في أثنـاء انعقـاد اجتماعات ومؤتمرات المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية، ويمكن ذلك من خلال: أ. إصدار نشرة يومية ترصد وتلخص أعمال هذه الاجتماعات ونتائجها وأخبارها. ب. عقد اجتماعات يومية لموظفي الأمانات المرافقة لوفود الشعب العربية. ج. إنشـاء صـفحة خاصـة بأعضـاء اللجنة التنفيـذيـة في الموقع الإلكتروني للاتحـاد، وكذلك صـــفحة خاصـــة لكل لجنة من لجـان الاتحـاد، لتمكين الأعضـــاء من الاطلاع على القرارات، وإيجـاد آليـة للتواصل فيما بينهم.	14. تم العمـل على تطوير النشـــاط الإعلامي والإداري للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، ضـــمن الإمكانيات المتاحة. أما بقية المتطلبات، فإن خطة عمل الأمانة العامة لعام 2018، تشـــتمل على تنفيذ كل ما ذكر، وحســـب الإمكانات المالية المتوفرة والمرصودة لهذه الغايات.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
7	12 / مؤ 24	**حول المعوقات التي تواجه الاتحاد، ووضع خطة لمعالجة تلك المعوقات:** **وافق المؤتمر بالعمل** على إزالة جميع المعوقات التي تواجهها الأمانة العامة للاتحاد والمتمثلة بالآتي: 1. عدم توفر مقر مستقل للاتحاد . 2. عدم وجود كادر وظيفي كاف . 3. عدم توفر الموارد المالية اللازمة للقيام بدورها وتطوير الخطط اللازمة لعمل الأمانة العامة للاتحاد، وتزويدها بكل ما يلزم من المستلزمات الضرورية. **وضرورة العمل على تنفيذ الآتي:** 1. **توفير مقر مستقل للاتحاد، حيث تم** الاتفاق على بقاء المقر المؤقت للأمانة العامة في بيروت، وتكليف الأمين العام للاتحاد الاستمرار بالتنسيق مع رئاسة الاتحاد، بإيجاد مقر مستقل في بيروت يُمَكّن الأمانة العامة من القيام بمهامها، وأن يستوعب جهازها الإداري، وفقًا للهيكلية التنظيمية الجديدة، وفي حال	1- تم استئجار مقر مستقل للاتحاد بالتنسيق مع رئاسة الاتحاد الجليلة، وخلال الوقت الذي التزمت به الأمانة العامة للاتحاد، وقد تم تأهيل المقر وفق الإمكانيات المالية المتوفرة.

		تعذر ذلك، العمل على دراسة موضوع الطلبات المقدمة من قبل (جمهورية السودان – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية) حول استضافة المقر المؤقت للأمانة العامة للاتحاد. 2. استكمال تعيين الكوادر البشرية للأمانة العامة للاتحاد وفق الهيكل التنظيمي الجديد للاتحاد. 3. إعداد برامج تدريبية للكوادر البشرية. 4. وضع مدونة سلوك لموظفي الأمانة العامة للاتحاد. 5. تطوير شبكات الحواسب المختلفة للأمانة العامة، وتزويدها بأحدث التقنيات الإلكترونية. 6. التطوير والتحديث المستمران للصفحة الإلكترونية للاتحاد، لتتماشى مع متطلبات الاتحاد والتطور التقني.	2- في ظل وجود مقر مؤقت للاتحاد رأت الأمانة العامة أن عملية تعيين الكوادر البشرية، بصفة دائمة من شأنه أن يرتب نفقات إضافية على موازنة الاتحاد، وهذا من شأنه أن يرتب التزامات على مساهمات الشُّعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد والأمر متروك للمؤتمر، من أجل اتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن، من أجل العمل بموجب ما يصدر من قرار بالخصوص. وحتى اتخاذ القرار المناسب تم الاعتماد على الكوادر الموجودة حالياً وتكليفهم بأكثر من مهمة. وكذلك الاعتماد على شراء الخدمات، من قبل أشخاص ذوي كفاءة واقتدار، على أداء العمل المطلوب.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
8	13 / مؤ 24	**استراتيجية عمل الاتحاد البرلماني العربي:** وافق المؤتمر على **استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي "دبلوماسية برلمانية فعالة" للفترة الممتدة بين الأعوام 2018– 2022** .	تم التحضير للبدء بتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي "دبلوماسية برلمانية فعالة" للفترة الممتدة بين الأعوام 2018–2022.
9	14 / مؤ 24	**تنظيم ندوة برلمانية، حول ما تتعرض له القدس:** وافق المؤتمر على : • تنظيم ندوة برلمانية، حول ما تتعرض له القدس، بالتعاون مع اتحاد مجالس الدول الأعضـــاء في منظمة التعاون الإسلامي. • تفويض الأمانة العامة للاتحاد التنسـيق مع اتحاد مجـالس الـدول الأعضـــاء في منظمـة التعـاون الإسلامي لتحديد زمان ومكان عقد الندوة.	تم الاتصال مع الأمانة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتم إعلام رئاسة الاتحاد بالخصوص، وعمّمت الأمانة العامة للاتحاد على كافة الشُّعَب البرلمانية الأعضاء، إلا أن عدم تلقي الأمانة العامة للاتحاد أية إجابة من أية شعبة برلمانية لاستضافة الندوة، دفع بالأمانة العامة إلى التريث لإعادة بحث الأمر مجدداً في مطلع عام 2018 مراعاة لظروف الشُّعب البرلمانية الأعضاء.

		• تكليف الأمانة العامة للاتحاد بإجراء الاتصالات اللازمة مع الشُّـــعب البرلمانية الأعضـــاء حول إمكانية استضافة الندوة في عام 2017. • مشروع جدول أعمال الندوة: **1. انتخاب رئيس ومقرر الندوة.** **2. دور البرلمانيين في مساندة الشعب الفلسطيني ونضاله الباسل.** **3. وضع رؤية لمواجهة خطط تهويد القدس.** **4. ما يستجد من أعمال.**	
10	15 / مؤ 24	**قائمة المنظمات المدعوة لحضور أعمال المؤتمرات القادمة للاتحاد:** وافق المؤتمر على دعوة المنظمات العربية والدولية إلى حضور مؤتمرات الاتحاد بصفة مراقب وهي : **أولاً– المنظمات والهيئات العربية:** 1. جامعة الدول العربية والهيئات التابعة لها. 2. البرلمان العربي.	تمت دعوة المنظمات إلى حضور أعمال المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي، كما تم العمل على دعوتهم إلى حضور المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد الذي سيعقد في القاهرة يومي 4 و 5 نيسان/ أبريل 2018.

		3. اتحاد المغرب العربي. 4. مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي. 5. اتحاد المحامين العرب. 6. اتحاد الحقوقيين العرب. 7. جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية. 8. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. 9. منظمة المرأة العربية. 10. الاتحاد العام للصحفيين العرب. 11. اتحاد إذاعات الدول العربية. 12. ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة. 13. منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية. 14. المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية. 15. مؤسسة الفكر العربي. 16. المجلس الدولي للغة العربية. 17. الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. 18. الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب. 19. اتحاد الشباب العربي.	

		20. الاتحاد العام للطلبة العرب. 21. الاتحاد العام لغرف التجارة والصـــناعة والزراعة للبلاد العربية. **ثانياً – المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية:** 22. الاتحاد البرلماني الدولي . 23. الاتحاد البرلماني الإفريقي. 24. منظمة التعاون الإسلامي. 25. اتحاد مجالس الدول الأعضـاء في منظمة التعاون الإسلامي. 26. البرلمان الأوروبي. 27. الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. 28. مجلس أوروبا. 29. الجمعية البرلمانية لاتحاد الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. 30. رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي. 31. مؤسسة وستمنستر للديمقراطية. 32. الاتحاد الأوروبي – برنامج دعم التنمية البرلمانية في لبنان.	

		33. الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. 34. الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط. 35. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP - بيروت. 36. الجمعية البرلمانية الآسيوية. 37. اتحاد برلمانات دول أمريكا اللاتينية .	
11	3,2,1-16/ مؤ 24	**حول القضية الفلسطينية:** **1** – يؤكد المؤتمر من جديد على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية، ويجدد دعمه للشعب الفلسطيني في كفاحه الوطني من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية فوق كافة الأراضي الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو/حزيران **1967**. ويدين المؤتمر بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني وأراضيه ومقدساته وممتلكاته المادية والرمزية. ويستنكر إمعان سلطات الاحتلال الاسرائيلي في أعمال الاستيطان ومحاولة إضفاء "الطابع القانوني" على المستوطنات العشوائية، كما يدعو المجموعة الدولية والقوى النافذة في صناعة القرار الدولي إلى	• تعميم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية للعمل بموجبه. • تم الاتفاق خلال الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي، الذي عقد يوم السبت بتاريخ 2017/04/01، للتشاور حول القضايا المدرجة في جدول أعمال كل من الجمعية 136، والدورة 200 للمجلس الحاكم على دعم الطلب المقدم من المجلس الوطني الفلسطيني باسم المجموعة العربية بإضافة بند طارئ على جدول أعمال الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي، والتي

		الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني وإرغام سلطات الاحتلال على الإذعان لقرارات الشرعية الدولية. ويعتبر أن السلام الدائم والشامل لن يتحقق في المنطقة دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه وفي مقدمتها دولته المستقلة ذات السيادة، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بعودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها، وذلك وفق القرار الدولي رقم **194**. ويثني المؤتمر على الجهود السياسية والدبلوماسية التي تبذلها لجنة القدس برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للمدينة المقدسة ووقف أعمال التهويد فيها ودعم جهود أهلها في مواجهة مخططات الاستيطان الإسرائيلي. **2** – يدعو المؤتمر إلى دعم جهود الأردن في مواجهة إسرائيل واعتداءاتها المتكررة على الحرم القدسي الشريف والمقدسات الإسلامية والمسيحية، الأمر الذي يهدد بطمس هوية القدس التاريخية من خلال سياسات التهويد الإسرائيلي. كما يقدر عالياً دور الأردن في رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بوصفه صاحب الوصاية التاريخية والولاية الدينية على المقدسات. ويأمل المؤتمر أن تقر القمة العربية القادمة التي ستنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية، نهاية الشهر الجاري (مارس/آذار **2017**)، خطة عربية موحدة، سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً،	عقدت في دكا في الفترة من 1-5 إبريل 2017، بعنوان: **"الاستيطان الإسرائيلي في دولة فلسطين المحتلة غير قانوني ومدمر لحل الدولتين: دور البرلمانات".** • وفي خلال أعمال الجمعية 137، والدورة 201 للمجلس الحاكم، والتي عقدت في سانت بطرسبرغ خلال الفترة من 14-18 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وخلال اجتماع المجلس الحاكم **أجبر الوفد البرلماني** الإسرائيلي مساء يوم الأربعاء 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، على الانسحاب من اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، الذي عقد في مدينة سانت بطرسبرغ، وذلك في أثناء إقرار المجلس الحاكم للاتحاد للتقرير الخاص المتعلق بلجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، المتضمن تقريراً حول النواب الفلسطينيين الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي والذي يطالب الاحتلال الإسرائيلي بالإفراج الفوري عن النواب الفلسطينيين الأسرى في سجونه، وينتقد سياسة الاعتقال الإداري بحقهم، وينتقد كذلك رفض

		وتنفيذ كافة قرارات القمم العربية ذات الصلة بفلسطين لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتمكينه من مواجهة السياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف منع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ويوصي المؤتمر بالعمل على دعم الطلب المقدم من المجلس الوطني الفلسطيني باسم المجموعة العربية، بإضافة بند طارئ على جدول أعمال الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنعقد في دكا ببنغلاديش في الفترة من **1–5** أبريل/نيسان **2017**، بعنوان: "الاستيطان الإسرائيلي في دولة فلسطين المحتلة غير قانوني ومدمر لحل الدولتين: دور البرلمانات". **3** – يؤكد المؤتمر دعمه للشعبة البرلمانية الكويتية برئاسة معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي مخاطبة ممثل المجموعة البرلمانية العربية في المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة المتعلقة بإجراء تعديل على أنظمة ولوائح الاتحاد البرلماني الدولي، بحيث ينص على أن الدولة التي تخالف أنظمة ولوائح وقواعد الاتحاد البرلماني الدولي يجب أن يعاد النظر في عضويتها في الاتحاد، تمهيداً لعرض التعديل على اجتماع الجمعية العامة **137** والدورة **201** للمجلس الحاكم للاتحاد	ممثل الكنيست الإسرائيلي طلب الاتحاد البرلماني الدولي لقاء لجنة حقوق الانسان البرلمانيين التابع له. وقوبل اعتراض الوفد الإسرائيلي ورئيسه نحمان شاي على ما جاء في ذلك التقرير بعاصفة من الاحتجاج الكبير، والرفض الشديد من كافة الموجودين في قاعة الاجتماعات استنكاراً لكل ادعاءاته الكاذبة، والتي حاولت تسويق الديمقراطية الإسرائيلية في هذا المحفل البرلماني الدولي الذي يمثل 176 برلماناً في العالم. وقال **السيد قيس أبو ليلى عضو الوفد الفلسطيني** المشارك في رده على ممثل الوفد الإسرائيلي، أن الديمقراطية التي يدعيها، لا يمكن أن تبنى على أنقاض القانون الدولي وحقوق الشعوب الأخرى، وقدم الوفد الإسرائيلي الآن نموذجاً حياً للتحدي الأرعن لإرادة القانون الدولي، وتحدي مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه. وتناوب على الكلام بعد ذلك عدد من الوفود ورؤساء البرلمانات الذين صبّوا جام غضبهم على ممثل الكنيست في الاجتماعات ما أجبره على الانسحاب من قاعة الاجتماعات، وقد طالب

		البرلماني الدولي المقرر عقدها في مدينة سانت بطرسبرغ – روسيا الاتحادية – خلال شهر أكتوبر/تشرين أول **2017**.	**رئيس مجلس الأمة الكويتي معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم** بأن يحمل الوفد الإسرائيلي حقائبه ويغادر القاعة الآن، فلا مجال للإرهابي أن يكون في هذا المحفل البرلماني الدولي، فلا يمكن قبول ممثلين عن الاحتلال، قتلة الأطفال والنساء في فلسطين، **وحظيت مداخلة معالي الأستاذ الغانم** باهتمام المشاركين الذين أيدوا ما ذهب إليه، وأبدوا احتجاجهم على الوفد الإسرائيلي، وكانت مداخلة مؤثرة وذات صدى عال. وقالت **عضو مجلس النواب الأردني السيدة وفاء بني مصطفى** التي تشارك في هذه الاجتماعات إن النواب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال مناضلون وليسوا إرهابيين كما ادعى ممثل الكنيست الإسرائيلي، فالإرهاب يمارسه الاحتلال ليل نهار في فلسطين، ويمارس التمييز العنصري كما جاء في تقرير ريما خلف المديرة العامة سابقاً للإسكوا. كما أشار **ممثل الوفد الباكستاني** إلى أن دولة تمارس سياسة قتل الأطفال والنساء هي التي يجب أن توصف بالإرهاب، بغض النظر عن الصفة التي

			يشارك فيها ممثل الكنيست في هذا الاجتماع، منتقداً ازدواجية المعايير التي تستخدم في صياغة بعض القرارات الخاصة بالأسرى الفلسطينيين بخاصة النواب منهم، فيجب أن تكون قوية لأننا نتعامل مع دولة تمارس الإرهاب ضد شعب بأكمله، كما وصف **الدكتور عمار بكداش، عضو مجلس الشعب السوري** اعتراض الوفد الإسرائيلي بالإرهاب الذي مارسه النظام الفاشي الذي حاربه شارل ديغول. كذلك أشارت **عضو مجلس نواب الشعب التونسي السيدة سلاف القسنطيني** إلى أن انتهاكات الاحتلال وممارساته لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال، وناشدت المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني. • إنشاء صفحة خاصة بالقضية الفلسطينية ضمن نشرة البرلمان التي تصدر عن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
12	16-8 / مؤ 24	**الوقوف مع الشعب اليمني الشقيق:** **8** – يجدد المؤتمر التأكيد على وجوب الوقوف مع الشعب اليمني الشقيق ودعم الحكومة الشرعية وقوات التحالف العربي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، والتأكيد على أن عملية عاصفة الحزم وإعادة الأمل تنسجم مع المواثيق الإقليمية والدولية، لاسيما ما تضمنته المادة (**51**) من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذا القرارات العربية في شأن الشرعية الدستورية اليمنية المتمثلة في الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي، ويؤكد على القرارين الصادرين عن رئيس الجمهورية : رقم (**18**) بشأن إلغاء القرارات الصادرة عن فصيل سياسي برلماني لا يمثل الشرعية، ورقم (**19**) في شأن نقل البرلمان اليمني إلى العاصمة المؤقتة (عدن). ويدعو بناء عليه، بأن يتم التعامل والتخاطب مع البرلمان اليمني الشرعي الموجود في العاصمة المؤقتة (عدن). كما يدعو إلى تعميم هذا الموقف على جميع الشُّعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد وعلى المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية.	• تعميم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية للعمل بموجبه. • ترجمة القرار إلى اللغة الإنجليزية وإرساله إلى المنظمات الدولية والإقليمة، لاسيما الاتحاد البرلماني الدولي والجهات ذات الصلة كافة.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
13	16-17 / مؤ 24	**حول الإرهاب :** **17** – إن المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي وهو يدين الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وممارساته، ليدعو إلى تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لوضع حد لهذه الآفة الخطيرة، والعمل على المزيد من خلق ظروف وشروط تجفيف مواردها البشرية ومنابع تمويلها وتجريم دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية؛ وكذا التصدي لكافة أشكال عبور السلاح والمسلحين للحدود الوطنية والقارية. يدعو المؤتمر إلى توحيد التشريعات في العالم العربي من خلال الاتحاد البرلماني العربي، لمواجهة ظاهرة الإرهاب، ويؤكد على أهمية إعمال قرارات جامعة الدول العربية ذات الصلة. وفي هذا الإطار، يدعو إلى العمل على تأسيس "مجلس عربي مشترك لمحاربة الإرهاب والتطرف" يمكن أن توضع على أساسه استراتيجيات وسياسات مشتركة لمحاربة الظاهرة، والحرص على التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في المقاومة من أجل تحرير أراضيها من الاحتلال واستعادة حقوقها المشروعة، وفقاً للمواثيق والقرارات الدولية. ويرى المؤتمر أن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل والإرهاب التكفيري الذي يستهدف الأقطار العربية يعتبران وجهين لعملة واحدة.	• تعميم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • يتم العمل على وضع مشروع قانون نموذجي استرشادي خلال العام 2018، ورفعه إلى لجنة الفريق القانوني لمناقشته في اجتماعها الذي سيعقد في القاهرة يوم 03 نيسان/ أبريل 2018 ورفع توصيتها إلى لجنة التنفيذية (23).

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
14	17- 1 / مؤ 24	**النشاط داخل الاتحاد البرلماني الدولي:** 1. دراسة إمكانية إدراج بنود طارئة في جدول أعمال الجمعية (136). **2.** التشاور بين الوفود العربية لملء الشواغر الخاصة بالمجموعة العربية في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي. **3.** دعم الطلب المقدم من المجلس الوطني الفلسطيني باسم المجموعة العربية بطلب إضافة بند طارئ على جدول أعمال الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستنعقد في دكا في الفترة من 1-5 إبريل 2017، بعنوان: **"الاستيطان الإسرائيلي في دولة فلسطين المحتلة غير قانوني ومدمر لحل الدولتين: دور البرلمانات"** **4.** دعم ترشيح الأستاذ الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، لعضوية ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي الذي سينتخب بتاريخ 5 نيسان / أبريل 2017، في خلال اجتماع	• تم الاتفاق خلال الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي، الذي عقد يوم السبت بتاريخ 2017/04/01، للتشاور حول القضايا المدرجة في جدول أعمال كل من الجمعية 136، والدورة 200 للمجلس الحاكم على دعم الطلب المقدم من المجلس الوطني الفلسطيني باسم المجموعة العربية بإضافة بند طارئ على جدول أعمال الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي، والتي عقدت في دكا في الفترة من 1-5 /04/ 2017، بعنوان: **"الاستيطان الإسرائيلي في دولة فلسطين المحتلة غير قانوني ومدمر لحل الدولتين: دور البرلمانات".** **إلا أنه لم يحصل على الأغلبية اللازمة لإدراجه.** • تم الاتفاق خلال الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي، الذي

		الجمعية العامة 136 والدورة 200 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي. **5.** يؤكد المؤتمر دعمه للشعبة البرلمانية الكويتية برئاسة معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي مخاطبة ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة المتعلقة باجراء تعديل على أنظمة ولوائح الاتحاد البرلماني الدولي، بحيث ينص على أن الدولة التي تخالف أنظمة ولوائح وقواعد الاتحاد البرلماني الدولي يجب أن يعاد النظر في عضويتها في الاتحاد، تمهيداً لعرض التعديل على اجتماع الجمعية العامة 137 والدورة 201 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها في مدينة سانت بطرسبرغ – روسيا الاتحادية –خلال شهر تشرين أول / أكتوبر 2017.	عقد يوم السبت بتاريخ 2017/10/14، للتشاور حول القضايا المدرجة في جدول أعمال كل من الجمعية 137، والدورة 201 للمجلس الحاكم على توحيد الطلب الخاص بإدراج بند طارىء على جدول أعمال الجمعية تحت عنوان: **"إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينغا، باعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار".** • تم الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد، فقد تم التوضيح أن هناك قراراً سابقاً من المجموعة العربية ينص على أن للمجلس الحق في الاحتفاظ بالمراكز الشاغرة إذا كان الشغور نتيجة فقدان العضو لمنصبه في مجلسه، ويتم استبداله بعضو من المجلس نفسه لاستكمال مدة العضوية. وسوف يتم وضع معايير لاختيار المرشحين بدءاً من العام 2018. • انتخاب الأستاذ الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، لعضوية ممثل المجموعة

			العربيـــة في اللجنـــة التنفيذيـــة للاتحـــاد البرلمـــاني الدولي. • تم إعـــداد مـــذكرتين حـــول القضـــايا المطروحـــة في الجمعيتـــين وتوزيعهمـــا علـــى أعضـــاء الوفـــود البرلمانيـــة العربية المشاركة. • تم إعـــداد تقريـــرين عـــن أعمـــال الجمعيتـــين ونتائجهمـــا وتوزيعهمـــا علـــى الشُّـــعب البرلمانيـــة الأعضـــاء ونشـــرهما في الموقع الإلكتروني للاتحاد.
15	17- 2 / مؤ 24	**التعاون البرلماني الإفريقي – العربي :** 1. التنســـيق مع الأمـانـة العـامـة للاتحـاد البرلمـاني الإفريقي من أجل: ○ عقـد اجتمـاع لجنـة المتـابعـة للمؤتمر البرلمـاني الإفريقي – العربي في خلال النصـــف الأول من عام 2017. ○ تنظيم الندوة البرلمانية المشتركة في خلال النصف الأول من عام 2017 تحت عنوان:	قررت الرئاسة الجليلة وتعميماً للفائدة أن تكون الندوة عربية إفريقية أوروبية، والرئاسة بصدد وضع الترتيبات اللازمة من أجل ضمان سبل نجاح وإنجاح هذه الندوة بما يخدم القضايا العربية والإفريقية بالتعاون مع برلمانيين أوروبيين. كما أن عقد اجتماع للجنة المتابعة تم الاتفاق على أن يعقد قبل الندوة أو بالتزامن معها.

		"تحديات العولمة وأثرها على الثقافات الوطنية في إفريقيا والعالم العربي" 2. تحسين عملية التنسيق بين الوفود البرلمانية العربية والإفريقية المشـــاركة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. 3. تبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية للاتحادين. 4. تسـديد المسـاهمة المالية السـنوية للاتحاد البرلماني الإفريقي. 5. المشـــاركة في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الإفريقي واجتماعات لجنته التنفيذية.	
16	17- 3 / مؤ 24	**<u>العلاقات مع البرلمانات والمنظمات الأخرى</u> :** 1. تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية التي ينظمها الطرفان.	• حضـور مـؤتمر القمـة العربيـة الـذي انعقـد في عمـان/ المملكـة الأردنيـة الهاشميـة بتـاريخ 2017/03/29.

		2. تعزيز العلاقة مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.	• حضور اجتماع الأمناء العامين للبرلمانات العربية الذي انعقد في الرباط يوم 2017/03/20.
		3. مواصلة وتعزيز العلاقات مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية والدورات التي ينظمها الطرفان، والعمل على توقيع اتفاق تعاون والتنسيق مع هذا الاتحاد.	• حضور الدورة 12 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في جمهورية مالي خلال الفترة من 23-2017/01/28. وتمّ إعداد تقرير مفصّل ووزّع على الشُّعب البرلمانية الأعضاء. • حضور الدورة 13 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في طهران – الجمهورية الإسلامية الإيرانية 13-17 كانون الثاني/ يناير 2018.وتمّ إعداد تقرير مفصّل ووزّع على الشُّعب البرلمانية الأعضاء.
		4. المشاركة في المؤتمر السنوي الدوري للاتحاد البرلماني الإفريقي.	• حضور المؤتمر السنوي الدوري للاتحاد البرلماني الإفريقي.

		5. المشاركة في الاجتماع السنوي للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.	• حضور الدورة (11) للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط التي انعقدت في بورتو – البرتغال خلال الفترة من 23-2017/02/24. • حضور الدورة (12) للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط التي انعقدت بوخارست 15-2018/02/16.
		6. المشاركة في المؤتمرات السنوية لكل من رابطة البرلمانات الآسيوية، ورابطة الدول المستقلة، وهيئة مشرعي الولايات الامريكية.	• حضور المؤتمر السنوي لرابطة البرلمانات الآسيوية، والاعتذار عن حضور المؤتمر السنوي لكل من رابطة الدول المستقلة، وهيئة مشرعي الولايات الامريكية. للكلفة المالية العالية التي تترتب على هاتين المشاركتين.
		7. توجيه الدعوات إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية التي يتعامل معها الاتحاد لحضور أعمال المؤتمر القادم للاتحاد.	• تم توجيه الدعوات إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية التي يتعامل معها الاتحاد لحضور أعمال المؤتمر 24 للاتحاد. • تم توجيه الدعوات إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية التي يتعامل معها الاتحاد لحضور أعمال المؤتمر 27 للاتحاد.
		8. إعادة إحياء رابطة التعاون العربي الأوروبي.	• البدء بإحياء رابطة التعاون العربي الأوروبي.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
17	17- 4 / مؤ 24	**النشاط الإعلامي للاتحاد:** - تطوير النشاط الإعلامي للاتحاد، وتطوير موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت.	1. إطلاق الموقع الإلكتروني للاتحاد بحلته الجديدة، بما يتلاءم وطبيعة عمله، بحيث شمل معلومات عن الاتحاد منذ بدء تأسيسه وحتى تاريخه، ويلبي متطلبات المجالس الأعضاء معلوماتياً. وتمت أرشفة القرارات والوثائق جميعها منذ تأسيس الاتحاد عام 1974، ولغاية عام 2017. 2. إصدار العدد (6) من مجلة "آفاق برلمانية عربية" والتي تصدر عن الأمانة العامة للاتحاد. 3. إصدار أعداد من نشرة «البرلمان» الصادرة عن الأمانة العامة للاتحاد، لإيصال رسالتها، باعتبارها صوت البرلمانيين العرب، والتي تغطي أخبارهم وأنشطتهم، وتنقل تجاربهم التشريعية. 4. حث البرلمانيين العرب والبرلمانات والمجالس على تزويد الأمانة العامة للاتحاد بدراسات من شأنها أن تساهم في تكريس المعرفة البرلمانية لأعضاء البرلمانات.
18	17- 5 / مؤ 24	**السوق العربية المشتركة:** -إعادة إحياء اللجنة الخاصة بالسوق العربية المشتركة.	تعميم القرار على الشُّعب البرلمانية الشقيقة، من أجل تزويد الأمانة العامة للاتحاد، بأية مقترحات للعمل على تفعيل القرار. ولم تتلقَّ الأمانة العامة أية اقتراحات بالخصوص، وسيتم إعادة مُخاطبة الشُّعب البرلمانية العربية مجدداً بالخصوص.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
19	17- 6 / مؤ 24	**حول الشباب :** • التأكيد على ضرورة الاهتمام بالشباب ودورهم في التنمية وبناء مستقبل أفضل. • إضـــافة فقرة ضـــمن خطة عمل الاتحاد لعام 2017 تتعلق بدور الشباب في الاتحاد البرلماني العربي. • وضع استراتيجية للشباب لانتشالهم من الفقر والبطالة.	تعميم القرار على الشُّعب البرلمانية الشقيقة، من أجل تزويد الأمانة العامة للاتحاد، بأية مقترحات للعمل على تفعيل القرار. وما زالت الأمانة العامة بانتظار أية مقترحات، وإذ تهيب الأمانة العامة وتأمل من الشُعب الأعضاء أن تزودنا بأية مقترحات ليتسنى لها اتخاذ الخطوات العملية بشأنها، وتفعيل هذا القرار في عام 2018.
20	18-1-3 / مؤ 24	**موازنة الاتحاد لعام 2018** الموافقة على إعداد موازنة الاتحاد وفق موازنة البرامج والأداء بدءاً من عام 2018.	تم إعداد موازنة الاتحاد لعام 2018 وفق موازنة البرامج والأداء. كما تم الالتزام بذلك خلال اجتماع اللجنة التنفيذية السابقة. وقد وافقت اللجنة التنفيذية في دورتها (22) التي انعقدت في الرباط يومي 05 نيسان / أبريل 2017 على الموازنة ورفعتها إلى المؤتمر للمصادقة.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
21	18-2 / مؤ 24	**خطة عمل الاتحاد لعام 2017** الموافقة على خطة عمل الاتحاد لعام 2017، كما وردت في مذكرة الأمانة العامة مع إضافة فقرة تتعلق بدور الشباب في الاتحاد البرلماني العربي، وتنفيذ ما ورد فيها من مبادرات في حدود السيولة المالية المتوفرة .	تم العمل على تنفيذ خطة عمل الاتحاد لعام 2017.
22	18-3 / مؤ 24	**مشروع موازنة الاتحاد لعام 2017** الموافقة على مشروع موازنة الاتحاد لعام 2017.	تنفيذ ميزانية الاتحاد البرلماني العربي، استناداً إلى موازنة البرامج والأداء، وترشيد النفقات بالحدود الدنيا لتسيير عمل الأمانة العامة للاتحاد.
23	19/ مؤ 24	**حول شؤون المرأة والطفولة:** **أولاً – الموافقة على خطة عمل لجنة شؤون المرأة والطفولة المتضمنة:** 1. وضع آلية تواصل بين الاتحاد البرلماني العربي والمنظمات الدولية والهيئات البرلمانية المعنية بشؤون المرأة والطفل .لاسيما في اللقاءات والمؤتمرات التي تعقد في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، والإفريقي، والإسلامي، وكذلك في مؤتمرات التعاون البرلماني العربي – الإفريقي .	• إنشاء صفحة خاصة بالمرأة ضمن نشرة البرلمان التي تصدر عن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

		2. تنظيم ندوات برلمانية للنســـاء البرلمانيات، وإقامة حوار للبرلمـانيـات العربيـات مع البرلمـانيـات من مختلف قارات العالم. 3. التأكيد على مشـــاركة البرلمانيات العربيات في الوفود البرلمـانيـة العربيـة المشـــاركـة في المؤتمرات الإقليمية والدولية . 4. تزويد الأمانة العامة للاتحاد بالتشريعات العربية في مجال المرأة والطفولة لنشـرها على الموقع الإلكتروني للاتحاد. 5. دعوة الشُّعب البرلمانية إلى العمل على: أ. اتخاذ جميع التدابير المناســبة للقضــاء على المســـاس بمبدأ العدالة والانصـــاف وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل. ب. حظر كل ما يؤدي إلى الانتقاص من كرامة المرأة. ج. فرض الحمـايـة القـانونيـة للمرأة، وضـــمـان فعاليتها، وإشــراكها في رســم الســياســات الوطنية لتحقيق تنمية مستدامة. د. إيجاد بيئة وظروف روحية وأخلاقية، وثقافية، واجتماعية مناســبة، لتقدم شــخصــية المرأة وتطورها.	

		هـ. تقديم الصورة الصحيحة للمرأة ودورها الإيجابي في المجتمع، بما يحفظ كرامتها عبر الأجهزة الإعلامية والمناهج التعليمية. و. دعم المرأة الريفية والبدوية. ز. مكافحة أنواع العنف ضد المرأة. 6. تقديم تقرير سنوي شامل أمام مؤتمر الاتحاد، تعرض فيه منجزات اللجنة، في خلال العام، وكذلك برامجها وخطتها المستقبلية لإيجاد الدعم الكافي لإنجازها. 7. وضع آلية محددة لمساهمة لجنة المرأة والطفولة في منظمة المرأة العربية. 8. إنشاء صفحة خاصة بلجنة المرأة والطفولة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي. وذلك، لتمكين البرلمانيات العربيات من التواصل والتخاطب وتبادل الخبرات والتجارب، والتعريف بقضايا المرأة ومبادرات الاتحاد في سبيل النهوض بها . 9. وضع لائحة تنظيمية لعمل لجنة شؤون المرأة والطفولة. 10. مطالبة الشُعب البرلمانية العربية بتشكيل لجان خاصة بشؤون المرأة والطفولة.		

		11. حثّ الشُّـــعب البرلمانية على ضـــرورة التدريب وتبـــادل الخبرات بين البرلمـــانيـــات العربيـــات والناشطات في مؤسسات المجتمع المدني. 12. إيلاء المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي اهتماماً خاصاً، وإعداد تقارير حول ما تعانيه من انتهـــاكـــات لحقوقهـــا، ودعمهـــا لتمكينهـــا من الصمود. 13. مكافحة تسرب الأطفال من التعليم. 14. مكافحة عمل الأطفال دون سن (18) عاماً. 15. العمل على مساعدة الأطفال المعوقين. 13 - العمل على إعداد دراسة إحصائية تتناول واقع المرأة في البرلمانات العربية من خلال إرسال الاستمارة. **ثانياً – الموافقة على المؤتمر البرلماني العربي الخاص حول تفعيل دور المرأة العربية:** **أ. تحديد الزمان والمكان:** تكليف الأمانة العامة للاتحاد بإجراء الاتصالات اللازمة مع الشُّعب البرلمانية الأعضاء في اللجنة التحضيرية حول إمكانية استضافة المؤتمر .	• تمت مخاطبة الشُّعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد لدراسة مدى إمكانية استضافة عقد المؤتمر، ونظراً لعدم تلقي الأمانة العامة للاتحاد أية إجابات، ارتأت أن يصار إلى مخاطبة البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد لدراسة مدى إمكانية استضافة عقد هذا المؤتمر عام 2018.

		ب. مشروع جدول الأعمال: الموافقة على مشروع جدول أعمال المؤتمر، والذي تضمن: **1. دور المرأة العربية في دعم القضـــايا العربية المصيرية.** **2. رؤيــة البرلمــانيــات العربيــات للعمليــة التشريعية، والرقابية.** **3. معــانــاة المرأة العربيــة المهــاجرة والنــازحــة والرازحة تحت الاحتلال.** **4. ما يستجد من أعمال.**	

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
24	1/ مؤ 25	**حول رفض إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وإدانتها:** 1-يرفضون ويدينون بشدة الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى ومحيطه وفي مجموع القدس الشريف، من محاولة تثبيت آليات تقنية وأمنية ورقابية لعرقلة الدخول إلى المسجد الأقصى، ويعتبرونها عدواناً واستفزازاً من جانب سلطات الاحتلال وحلقة جديدة في مسلسل القمع ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني. كما يؤكدون أنّ هذه الإجراءات وما واكبها من عمليات قتل، وقمع لأبناء الشعب الفلسطيني، تعتبر إمعاناً من جانب إسرائيل في انتهاكاتها لأبسط حقوق الإنسان، التي مارستها وتمارسها في حقّ الشعب الفلسطيني، وتأكيداً للوجه الحقيقي للاحتلال، 2-يرفضون ويدينون بشدة كلّ الإجراءات الإسرائيلية، لتغيير معالم المدينة وطمس هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ومصادرة أملاك الفلسطينيين من بيوت وحارات ومزارع ورموز تاريخية وعمرانية ومعالم جغرافية، 3-يعتبرون الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في القدس، سياسات لدفع المنطقة إلى حرب دينيّة، ومصادرة حقّ العبادة وحرية ممارستها باعتبارهما من الحقوق الإنسانية الأساسية.	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية. • وجّه معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، رسالة إلى معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أدان فيها القرار الإسرائيلي بناء مستوطنة جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. • تم إصدار العديد من البيانات بالخصوص، وترجمت هذه البيانات وأُرسلت إلى الجهات ذات الصلة، وخاصة الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمانات الإقليمية، مطالبة إياها باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تؤدي إلى وضع حد لمثل هكذا ممارسات.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
25	2/ مؤ 25	**مطالبة الأمم المتحدة واليونسكو بتحمُّل مسؤولياتهما:** 4- يطالب المشاركون في الدورة الطارئة، الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) بتحمُّل مسؤولياتهما كاملة في حماية الإرث العمراني والمعالم الأثرية والتاريخية في فلسطين، وفي مقدمتها المسجد الأقصى من عمليات تغيير هويتها، أو تدميرها؛ وإعمال المواثيق والاتفاقيات الدولية بحماية التراث الإنساني في أزمنة الاحتلال والحرب، خصوصاً اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبروتوكوليها الإضافيين في الشقّ المتعلق بحماية الآثار التاريخية والثقافية والدينية،	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية من أجل اتخاذ موقف مناسب إزاء هذه الإجراءات.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
26	3/ مؤ 25	**حول الإشادة بدور أصحاب الجلالة ملوك المغرب، السعودية، الأردن في الدفاع عن القدس الشريف:** 5- يشيد المشاركون في الدورة الطارئة، ويثمنون، ما يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس من جهود دولية دفاعاً عن القدس الشريف وصيانة معالمها ومآثرها والحفاظ على طابعها العربي ودعم صمود أهلها وتجويد عدد من الخدمات المقدمة لهم في مجالات التعليم وترميم المآثر والتكفل الاجتماعي من خلال صندوق بيت مال القدس. كما يشيدون بما يقوم به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز من جهود واتصالات دولية من أجل القدس، وبما يقوم جلالة الملك عبد الله الثاني بصفته صاحب الوصاية الشرعية على المقدسات في القدس الشريف،	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
27	4/ مؤ 25	**حول سمو القضية الفلسطينية:** 6- يؤكدون على أنّ القضية الفلسطينية تسمو على ما سواها من قضايا أخرى، ويدعون إلى العمل على حشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية،	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية.
28	5/ مؤ 25	**دعم أسر الشهداء الفلسطينيين:** 7- يدعون إلى العمل مع الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني لتأمين الدعم المادي لأسر الشهداء الفلسطينيين ومن هُدمت بيوتهم، ويقترحون إنشاء صندوق دعم برلماني خاص بالمسجد الأقصى والقدس،	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية. • لم تتلقَّ الأمانة العامة أي إجابات من الشُّعب البرلمانية العربية حول هذا القرار.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
29	6/ مؤ 25	**حول لجنة دعم صمود الشعب الفلسطيني:** 8- يكلفون لجنة دعم صمود الشعب الفلسطيني المنبثقة عن الاتحاد البرلماني العربي في دورته الثالثة والعشرين برئاسة معالي الأستاذ مرزوق الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، ورؤساء برلمانات كلّ من المغرب، والأردن، وفلسطين، والجزائر، بالقيام بزيارات لعدد من الدول النافذة في القرار الدولي للقاء قادتها وبرلماناتها وذلك من أجل طرح موضوع الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين،	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية.
30	7/ مؤ 25	**الاتصال مع المنظمات والاتحادات البرلمانية:** 9- يلتزم المشاركون في الدورة بمتابعة الاتصالات اللازمة في إطار المنظمات البرلمانية المتعدّدة الأطراف ومع البرلمانات الوطنية من أجل الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلية، لوقف إجراءاتها التعسفية اللاشرعية في المسجد الأقصى والقدس والأراضي المحتلة كافة، ووقف الاستيطان ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني والجلوس إلى مفاوضات تحت رعاية دولية بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في آجال قريبة ووفق جدول زمني واضح،	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
31	8/ مؤ 25	**الإشادة بصمود الشعب الفلسطيني :** 10- يحيّون صمود الشعب الفلسطيني بعامة، والمرابطين والمرابطات من أهل بيت المقدس بخاصة، الذين يحمون ويذودون عن القبلة الأولى للمسلمين ومسرى الرسول عليه الصلاة والسلام بصدورهم العارية وقلوبهم العامرة بالإيمان والكرامة ويترحّمون على شهداء الأقصى، ويتمنون الشفاء العاجل للجرحى والحرية للأسرى، ويثمّنون عالياً تزايد مظاهر المساندة والتأييد الشعبي العربي والإسلامي والدولي لهبّة الشعب الفلسطيني لنصرة الأقصى المبارك،	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
32	9/ مؤ 25	**اعتبار القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين:** 11- يرفضون رفضاً قاطعاً كلّ الطروحات الإسرائيلية القائلة بالقدس الكبرى وأي طروحات أخرى لحلّ قضية القدس على أساس وضعها تحت وصاية دولية، ويشدّدون على أنّ القدس العربية، عاصمة دولة فلسطين، هي القدس الشرقية بحدودها المعترف بها، والتي كانت قائمة قبل الاحتلال الإسرائيلي في الخامس من حزيران 1967، كما نصّ على ذلك القرار الأممي رقم 242، والقرار 2334 وعشرات القرارات الأخرى التي اعتبرت القدس الشرقية المحتلة جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. ويطالبون بفتح جميع أبواب المسجد الأقصى المبارك ورفض تحديد أعمار المصلين الذين يودون الدخول إلى المسجد وإعادة الأوضاع جميعها إلى ما كانت عليه قبل 14 تموز/ يوليو، 12 - يؤكدون على أنّ القدس، بمسجدها الأقصى وجميع الأماكن المقدسة من كنائس ومساجد وأماكن تراثية، هي ملك خالص للشعب الفلسطيني بناها بحضارته وجهده وماله منذ نشأة المدينة، الأمر الذي أكدته القوانين والقرارات والمنظمات المعنية بما فيها منظمة اليونسكو،	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
33	10/ مؤ 25	**دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى إدانة القوانين العنصرية:** 13- يدعون الاتحاد البرلماني الدولي إلى إدانة ما يقوم به الكنيست الإسرائيلي من إقرار قوانين عنصرية، خاصة مشروع القانون الجديد الذي أقره الكنيست الإسرائيلي تحت ما يسمى (القدس الموحدة) الذي يشكل انتهاكاً للقرارات الدولية ذات الصلة ويضع عوائق جديدة أمام تحقيق السلام في المنطقة، ويحثون البرلمانات العربية على تقديم مشروع قرار بشأن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، إلى الدورة المقبلة لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي،	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
34	11/ مؤ 25	**الضغط على إسرائيل لتحرير الأسرى:** يدعون إلى الضغط على إسرائيل من أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين، وخاصة منهم من اعتقلوا واختطفوا خلال الهبّة الشعبية الأخيرة دفاعاً عن الأقصى	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية. • وجّه معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، إلى السيدات والسادة، أصحاب الدولة والمعالي، رؤساء الشُّعب البرلمانية العربية، رسالة تتضمن دعماً للرسالة المرسلة من معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، حول قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وتطوراتها الأخيرة (بمناسبة ذكرى الأسير الفلسطيني). • تم تعميم الرسالة الموجهة من معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، إلى معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، مرفقة بمذكرة، حول إضراب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، إلى الشُّعب البرلمانية العربية.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
35	12/ مؤ 25	**حول الاعتزاز بمظاهر التضامن:** 14- يعربون عن اعتزازهم بمظاهر التضامن والتآلف التي تجسّدت في مشاركة رجال الدين المسيحيين والكنائس التي فتحت أبوابها للمؤذنين للصلاة داخل حرمها، والتكاتف في أعمال الدفاع عن المسجد الأقصى ومواجهة الاحتلال،	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية.

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
36	01/ مؤ 26	**أولاً – البيان الختامي:** **1.** يرفضون قرار الرئيس الأمريكي السيد دونالد ترامب جملةً وتفصيلاً ويعبّرون عن رفضهم المطلق المساس بالمكانة القانونية والسياسية والتاريخية لمدينة القدس الفلسطينية المحتلة والدفع بالوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة لملك الأردن، لدعم موقف جلالته في المحافل الدولية. كما يعتبرون أن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة القدس المحتلة كعاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونَقْلَ سفارتها إليها باطلاً وغيرَ قانوني. **2.** يعلن رؤساء البرلمانات العربية عن سحب الرعاية من الولايات المتحدة الأمريكية كدولة راعية للسلام، وذلك لخروجها الصريح عن الشرعية والقانون الدوليين، واختيارها الواضح أن تكون طرفاً خصماً لا حكماً كما كان ينبغي أن يكون عليه الأمر. **3.** يؤكدون على أن القدس هي عاصمة دولة فلسطين، ويطالبون الحكومات والمؤسسات العربية كافة بتفعيل هذا القرار عملياً.	• عمم القرار على الشُّعب البرلمانية العربية. • تمت ترجمة البيان إلى اللغة الإنجليزية وتعميمه على المنظمات الدولية والإقليمية.

		4. يقررون تشكيلَ لجنة برلمانية للقيام بزيارات واتصالات مع الاتحاد البرلماني الدولي، والمجموعات البرلمانية الجيوسياسية داخل الاتحاد، وكذا البرلمانات القارية والجهوية والإقليمية لتحسيسها بخطورة القرار الأمريكي وانعكاساته وتداعياته على مسلسل السلام في الشرق الأوسط، وعلى الوضع الاعتباري لمدينة القدس ومركزها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، فضلاً عن السعي العملي المشترك للإبقاء على الوضع القانوني المعترف به والمضمون دولياً للقدس. **5**. يقررون بذل كل الجهود للعمل على بناء مقر للمجلس الوطني التشريعي الفلسطيني في مدينة القدس. **6**. يجددون التأكيد على دعم حق الشعب الفلسطيني في مقاومته ونضاله المشروع للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي ولنيل كافة حقوقه في العودة، وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران/يونيو عام 1967، ورفض أَيّ مقترحاتٍ أو محاولاتٍ لفرض حل منقوص على الشعب الفلسطيني لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية. ويشددون في الاتجاه نفسه على دعم وحماية الرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس (أبو مازن). **7**. يعبّرون عن رفضهم الشديد لموقف الإدارة الأمريكية بشأن عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في	

		واشنطن، داعين إلى التراجع عن هذه الخطوة التي تُعدُّ مكافأةً ودعماً صارخَيْن للاستيطان الإسرائيلي، مؤكدين رفضهم لكافة المحاولات الأمريكية للضغط على الجانب الفلسطيني، ويرون فيها ابتزازاً مرفوضاً. **8**. يشيد المشاركون في مؤتمر القمة بما يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، من موقع جلالته كرئيس لِلجنةِ القدس من جهود دولية دفاعاً عن القدس الشريف وصيانة معالمها ومآثرها والحفاظ على طابعها العربي ودعم صمود أهلها. كما يعربون عن تقديرهم وشكرهم للمملكة المغربية، ملكاً وشعباً وبرلماناً وحكومةً على استضافة هذا المؤتمر الطارئ للاتحاد، وتوفير كل أسباب نجاحه.		

الرقم المتسلسل	رقم القرار	مضمون القرار	آلية التنفيذ
37	02/ مؤ 26	**ثانياً – الوثيقة المرجعية بمثابة (برنامج عمل خريطة طريق):** 1. يرفضون قرار الرئيس الأمريكي السيد دونالد ترامب جملةً وتفصيلاً ويعبّرون عن رفضهم المطلق المساس بالمكانة القانونية والسياسية والتاريخية لمدينة القدس الفلسطينية المحتلة، معتبرين أن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة القدس المحتلة كعاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونَقْلَ سفارتها إليها باطلٌ وغيرُ قانوني بل إنه عدوان سافر على حقوق الشعب الفلسطيني في عاصمة دولته الفلسطينية، فضلاً عن كونه وقوفاً مع الاحتلال والاستيطان، وهو ما من شأنه أن يدمر أي فرصة لإحلال السلام، ويعتبرونه انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية التي كفلت حقوق الشعب الفلسطيني. 2. يؤكدون أن القرار الصادر عن الرئيس الأمريكي، السيد دونالد ترامب، لا يترتب عليه أَيُّ أثر قانوني في المساس أو تغيير وضع القدس كأرض فلسطينية محتلة، وفق قرارات الجمعية	• عممت الوثيقة على الشُّعب البرلمانية العربية.

		العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي، وما ذهبت إليه محكمة العدل الدولية في رأيها حول قضية جدار الفصل العنصري سنَةَ 2004، وتحميل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤوليةَ عن الإطاحة بفُرَص عملية السلام، وما قد ينتج عن ذلك من فوضى وعدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط. 3. يرفضون رفضاً قاطعاً الطروحاتِ الإسرائيلية القائلة بالقدس الكبرى، وأي طروحات أخرى لحل قضية القدس على أساس وضعها تحت وصاية دولية، ويشددون على أن القدس العربية، عاصمة دولة فلسطين، هي القدس بحدودها المعترف بها، والتي كانت قائمة قبل الاحتلال الإسرائيلي في الخامس من حزيران /يونيو 1967، كما نص على ذلك القرار الأممي رقم 242، والقرار 2334 وعشراتُ القراراتِ الأخرى التي اعْتَبَرَتِ القدسَ المحتلة جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. ويطالبون بفتح جميع أبواب المسجد الأقصى المبارك ورفض تحديد أعمار المصلين الذين يودون الدخول الى المسجد وإعادة الأوضاع جميعها إلى ما كانت عليه قبل 14 تموز/ يوليوز 2017، 4. يؤكدون على أن القدس بمسجدها الأقصى وجميع الأماكن المقدسة من كنائس ومساجد وأماكن تراثية هي ملك خالص للشعب الفلسطيني، بناها بحضارته وجهده وإمكاناته الذاتية		

		ومالـه منذ نشأة المدينة، الأمر الذي أكدته القوانين والقرارات والمنظمات المعنية بما فيها منظمة اليونسكو،	
		5. يدعون الاتحاد البرلماني الدولي إلى إدانة ما يقوم به الكنيست الإسرائيلي من إقرار قوانين عنصرية، خصوصاً مشروع القانون الجديد الذي أقره الكنيست الإسرائيلي تحت ما يسمى (القدس الموحدة) الذي يشكل انتهاكاً للقرارات الدولية ذات الصلة، ويضع عوائقَ جديدةً أمام تحقيقِ السلام في المنطقة، ويحثون البرلمانات العربية على تقديم مشروع قرار بشأن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، إلى الدورة المقبلة لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي،	
		6. يجددون التأكيد على دعم حق الشعب الفلسطيني في مقاومته ونضاله المشروع للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي لنيل كافة حقوقه في العودة، وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من يونيو/حزيران عام 1967، ورفض أَيّ مقترحاتٍ أو محاولاتٍ لفرض حل منقوص على الشعب الفلسطيني لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية،	

		7. يعبرون عن رفضهم الشديد لموقف الإدارة الأمريكية بشأن عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، داعين إلى التراجع عن هذه الخطوة التي تُعدُّ مكافأةً ودعماً صارخَيْن للاستيطان الإسرائيلي، مؤكدين رفضهم لكافة المحاولات الأمريكية للضغط على الجانب الفلسطيني، ويرون فيها ابتزازاً مرفوضاً، يتعارض مع دورها كوسيط أو كراعٍ مفترض لجهود إحياء عملية السلام، فلا يجوز الربط بين عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وحق دولة فلسطين في الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومطالبتها بإحالة جرائم الحرب الإسرائيلية من الاستيطان والأسرى وفرض الحقائق على الأرض والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى المجلس القضائي لفتح تحقيق قضائي، 8. يدينون قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي الاستمرار في مشاريعها الاستيطانية الاستعمارية في أراضي دولة فلسطين المحتلة، واستمرارها في توسيع "كتلة أدوميم" الاستيطانية وإعلانِها عن تنفيذ الخطة E-1 شرقي القدس المحتلة التي تقسّم الضفة الغربية إلى قسمين، ما يدمر إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، متواصلة جغرافياً ومستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعزل القدس بصورة تامة عن بقية مناطق الضفة الغربية،		

		9. يعربون عن الدعم الكامل للمصالحة الوطنية الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وتوجيه الطاقات كافة لاستكمال مسيرة الاستقلال الناجز بعودة اللاجئين إلى ديارهم وإقامة دولتهم المستقلة كاملةِ السيادةِ وعاصمتُها القدس على كامل حدود الرابع من حزيران عام 1967، التي كانت أمل الشهداء، ولا تزال حُلْمَ الجرحى والأسرى بل حُلْمَ أبناء وبنات الشعب الفلسطيني كافة، 10. يطالب مؤتمر قمة رؤساء البرلمانات العربية، في دورتهم الاستثنائية هذه، وفي هذه الظروف الاستثنائية، الأممَ المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، بتحمل مسؤولياتهما كاملة في حماية الإرث العمراني والمعالم الأثرية والتاريخية في فلسطين، وفي مقدمتها المسجد الأقصى من عمليات تغيير هويتها، أو تدميرها؛ وإعمال المواثيق والاتفاقيات الدولية بحماية التراث الإنساني في أزمنة الاحتلال والحرب، خصوصاً اتفاقيات جنيف الصادرة سنة 1949، والبروتوكولان الإضافيان في الشق المتعلق بحماية الآثار التاريخية والثقافية والدينية، 11. يشيد المشاركون في مؤتمر القمة ويثمّنون، ما يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، من موقع جلالته كرئيس	

		لِلجنةِ القدس من جهود دولية دفاعاً عن القدس الشريف وصيانة معالمها ومآثرها والحفاظ على طابعها العربي ودعم صمود أهلها وتجويد عدد من الخدمات المقدمة لهم في مجالات التعليم وترميم المآثر والتكفل الاجتماعي من خلال صندوق بيت مال القدس. كما يشيدون بما يقوم به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز من جهود واتصالات دولية من أجل القدس، وبما يقوم جلالة الملك عبد الله الثاني بصفته صاحب الوصاية الشرعية على المقدسات في القدس الشريف، 12. يؤكدون على أن القضية الفلسطينية تسمو على ما سواها من قضايا أخرى، و يدعون إلى العمل على حشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية، 13. يدعون إلى العمل مع الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني من اجل تنفيذ قرارات القمم العربية وقرارات الاتحاد البرلماني العربي الخاصة بمدينة القدس وأهلها من خلال بنك التنمية الإسلامي ووكالة بيت مال المسلمين، ودعوة شعوب الأمة العربية ومؤسساتها المَدَنيّة، الرسمية والشعبية والخاصة، إلى تقديم التبرعات وفق هذه الآلية من أجل حماية القدس في وجه الأخطار وسياسات التهويد التي تتعرض لها.		

		14. يكلّفون لجنة دعم صمود الشعب الفلسطيني المنبثقة عن الاتحاد البرلماني العربي في دورته الثالثة والعشرين برئاسة معالي الأستاذ مرزوق الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، ورؤساء برلمانات كل من المغرب، والأردن، وفلسطين، والجزائر، بالقيام بزيارات لعدد من الدول والمؤسسات النافذة في القرار الدولي للقاء قادتها وبرلماناتها وذلك من أجل طرح موضوع الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، ولشرح مخاطر القرار الأمريكي وتداعياته على الأمن والسّلم الدّوليين، 15. يلتزم المشاركون في الدورة بمتابعة الاتصالات اللازمة في إطار المنظمات البرلمانية متعددة الأطراف، ومع البرلمانات الوطنية من أجل الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلية، لوقف إجراءاتها التعسفية اللاشرعية في المسجد الأقصى والقدس والأراضي المحتلة كافة، ووقف الاستيطان ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني والجلوس إلى مفاوضات تحت رعاية دولية بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في آجال قريبة ووفق جدول زمني واضح،		

		16. يحيّون صمود الشعب الفلسطيني بعامة، والمرابطين والمرابطات من أهل بيت المقدس بخاصة، الذين يحمون ويذودون عن الأماكن المقدسة والمعالم الحضارية والرمزية في مدينة القدس، ويترحّمون على شهداء الأقصى، ويتمنون الشفاء العاجل للجرحى والحرية للأسرى، ويثمّنون عالياً تزايد مظاهر المساندة والتأييد الشعبي العربي والإسلامي والدولي لهبة الشعب الفلسطيني وكفاحه الوطني المشروع، 17. يدعون إلى الضغط على إسرائيل من أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين، واخلاء سبيل البرلمانيين الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال أو الموقوفين إدارياً مما يستوجب موقفاً رادعاً من قبل البرلمانات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي. 18. يطالبون دول العالم الالتزام وتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم 478 الصادر في 29-8-1980 الذي أكد عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس ودعوة الدول الى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة، الى جانب قرارات مجلس الأمن: 252 (1968)، 267 (1969)، 465 و476 (1980)، و2334 (2016)،		

		19. يطالبون الحكومات العربية تنفيذ قرارات القمم العربية الخاصة بالقدس، وخاصة قرار مؤتمر القمة الحادي عشر الذي عقد في عمّان خلال الفترة 25-27\ 11\ 1980، الذي طالب بقطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بها كعاصمة لإسرائيل،(فقرة 12 من البند ثالثا من القرار تنص: التصدي للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل: قطع جميع العلاقات مع أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها)، وأكدته قمة بغداد في العام 1990 وقمة القاهرة عام 2000، 20. يؤكدون على ضرورة تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني العربي الخاصة بمدينة القدس، خصوصاً المؤتمر الذي عقد في الكويت في كانون الثاني عام 2014 والمؤتمر الطارئ/ تموز 2017، 21. يكلّفون الفريق القانوني في الاتحاد البرلماني العربي المشكل بموجب قرار المؤتمر 23، إعداد مذكرة قانونية والاستعانة بخبرات عربية ودولية للتصدي لهذا القرار الأمريكي الأخير، وقانون الكونغرس الأمريكي عام 1995 بنقل السفارة الأمريكية إليها والاعتراف بها عاصمة لدولة الاحتلال،	

		22. يدعون إلى العمل، في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، بالتماس حكومات البرلمانات الأعضاء في الاتحاد بالتزام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بمدينة القدس: 252 (1968)، 267 (1969)، 465 و476 و478 (1980)، 2334 (2016)، التي تعتبر كل الإجراءات والقوانين الإسرائيلية المستهدفة تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس ومقدساتها وهويتها وتركيبتها الديمغرافية، لاغية وباطلة، وتنص على عدم إنشاء بعثات دبلوماسية فيها أو نقل السفارات إليها أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، والتي تعتبر ايضاً أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، 23. يؤكّدون على دعم المساعي الفلسطينية والعربية بإلزام الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19\67 الصادر عام 2012 وبأغلبية ساحقة من دول العالم، 24. يدعون إلى تسريع عمليات توأمة المدن العربية مع مدينة القدس، من خلال إصدار تشريعات وقرارات عربية تحقق هذا الهدف تنفيذاً لقرارات الاتحاد البرلماني العربي خاصة المؤتمر رقم 19،		

		25. يدعون إلى تعزيز وإحكام المقاطعة العربية للاحتلال الإسرائيلي، والالتزام بجميع قرارات جامعة الدول العربية التي تحرم كافة أشكال التطبيع مع دولة الاحتلال، ومقاطعة كافة منتجاته، ومساندة حركة المقاطعة العالمية وعلى رأسها B.D.S طريقا للتصدي لسياسة الاحتلال العنصرية، لمواجهة ما تقوم به إسرائيل في حربها المفتوحة ضد الشعب الفلسطيني ومدينة القدس. 26. يدعون جماهيرَ الأمة العربية وشُعُوبَها وقطاعاتِ الأعمال كافة لمقاطعة البضائع الأمريكية، حتى تعود الإدارة الأمريكية عن قرارها العدواني على القدس، وذلك من خلال خطة عربية متكاملة تسهم البرلمانات العربية في وضعها، 27. يدعون إلى إقرار خطة إعلامية برلمانية عربية بمخاطبة البرلمانات العالمية والاتحادات والملتقيات البرلمانية الإقليمية والدولية بشكل منتظم لشرح الانتهاكات الإسرائيلية التي تتعرض لها مدينة القدس بأهلها ومساجدها وكنائسها وتراثها الحضاري والإنساني، 28. يدعون إلى وضع خطة برامجية تعليمية في المدارس والجامعات العربية للتعريف بمدينة القدس وتاريخها ومكانتها لدى الأمتين العربية والإسلامية في وجه سياسة التزوير الإسرائيلية.		

		29. يعربون عن تقديرهم وشكرهم للمملكة المغربية، ملكاً وشعباً وبرلماناً وحكومةً على استضافة هذا المؤتمر الطارئ للاتحاد، وتوفير كل أسباب نجاحه. كما يؤكدون الدور الثابت والمركزي للمملكة التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود أهلها،	

والأمر معروض على اللجنة الكريمة.

* * *